

انعقد اجتماع مدينة يفرن تحت إشراف المجلس البلدي يوم الثلاثاء الموافق لـ 28/4/2018 ميلادي تحت إشراف المجلس البلدي وبحضور مجموعة من ممثلي مدينة يفرن في الأجسام الوطنية ومجموعة من الشخصيات الوطنية أصيلة مدينة يفرن بالإضافة إلى مجموعات شبابية ونسائية . وقد تناول المشاركون في نقاشاتهم المحاور التالية:

- أولويات الحكومة.
- الأمن والدّفاع.
- توزيع السّطات.
- العملية الدّستورية والعملية الانتخابية.

### المحور الأوّل : أولويات الحكومة:

- على المستوى الوطني تتمثّل الأولوية في إقرار دستور يُرسّخ مفهوم الهوية الوطنية الجامعة كمرجعية لبناء الدولة الوطنية بما يُفضي إلى توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية وتحقيق المصالحة الوطنية المأمولة.
- تفعيل اللامركزية كخيار استراتيجي للتنمية وحلّ كلّ الأجسام الموازية التي تحول دون بناء المؤسسات.
- على مستوى العمل الحكومي، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والبنكية بشكل خاصّ وذلك في إطار يحدّ من الفساد وإهدار المال العامّ.
- الإلغاء التدريجي للكافة النّظام الاشتراكي العامّ إعادة بناء الإدارة والمؤسسات الأمنية والعسكرية على أساس الكفاءة والمهنية وبعتماد التكنولوجيا الحديثة.
- تطبيق قانون العدالة الانتقالية بكلّ مكوّناته والعفو العامّ عن كلّ المُتهمين والمسجونين في الأحداث الماضية التي شهدتها ليبيا.

- ضمان عودة كلّ المُهَجَّرين والعمل على نشر خطاب يُشجّع على المصالحة والتّسامح ولمّ الشّمل.
- تعزيز ثقافة احترام التعدّديّة الثقافيّة والفقهية وحرية الفكر في إطار الهويّة الوطنيّة الجامعة وعلى قاعدة نبذ العنف والإرهاب.

### المحور الثّاني: الأمن والدّفاع:

- توحيد المؤسّسة العسكريّة وإخضاعها للسلطة المدنيّة السياديّة وإبعادها عن كلّ التّجاذبات السياسيّة.
- احترام الدّستور والولاء للوطن فقط والالتزام بالتراتبية العسكريّة والقوانين واللّوائح.
- المهمّة الرئيسيّة للمؤسّسة العسكريّة تتمثّل في حماية الدّستور والشعب والتّراب الوطنيّ.
- تطبيق قانون منع ازدواج الوظيفة العامّة ووقف كل مصادر تمويل المجموعات المسلّحة غير النّظاميّة.
- على الشّرطة والمؤسّسة الأمنيّة أن تلتزم بالقوانين واللّوائح العمّة والتبعيّة لإدارتها العامّة.
- احترام الحقوق والحريات الأساسيّة وصون الممتلكات الخاصّة والعامّة.
- تجميع كلة السّلاح الثقيل والمتوسّط في مناطق آمنة ومُتوافق عليها عبر آليات التّحفيز الاقتصادي وردع المُخالفين لمبدأ احتكار الدّولة لهذه الأنواع من السّلاح.
- إنشاء منظومة قانونيّة لتراخيص السّلاح الشخصي وعدم التّهاون مع كلّ من يتجاوز قانون حمل السّلاح.

### المحور الثّالث: توزيع السّلطات :

- اعتماد معايير الكفاءة والتخصّص والتميّز المهني وحسن السّيرة، بالإضافة إلى التعدّديّة السياسيّة والتنوع الثقافي والفقهي مع ضمان تمثيلية المرأة والشّباب.
- تضطلع البلديّات بدور رئيسيّ في كلّ الاستراتيجيّات التنموية والاقتصاديّة والثقافية والإشراف على سير أعمال كافة القطاعات والمؤسّسات الواقعة في

نطاقها، بما في ذلك التعاقد مع الشركات الوطنية والأجنبية باستثناء المؤسسات السيادية والمنافذ الحدودية.

- تتمتع البلديات باستقلالية في إدارة ميزانيتها.
- تتمثل مهام الحكومات المركزية في الإشراف على الشركات الوطنية الاستراتيجية، الأمن العام، الوظائف العليا وإدارة الميزانية العامة.
- الإشراف على المؤسسات الوطنية الاستراتيجية كالبنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط يجب أن يكون بالشراكة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- أن تتمتع المؤسسات الوطنية الاستراتيجية بالشخصية والاعتبارية المستقلة وأن تكون كل المسائل القانونية والإدارية المتعلقة بها اختصاصا حصريا للمحكمة العليا.
- توزيع الموارد وصرف الميزانيات يخضع لمعايير التعداد السكاني، الطبيعة والموقع الجغرافيين، النتائج السلبية المترتبة عن إهمال البيئة واستغلال الموارد الاستراتيجية.
- التقليل من نطاق الشركات العامة وتشجيع القطاع الخاص والصناعات المحلية التي تمكن من استثمار الموارد الطبيعية.
- تسهيل إبرام عقود الخدمات مع شركات دولية على أن يتم اشتراط وجود شريك محلي من القطاع الخاص.

### المحور الرابع: العملية الدستورية والمسار الانتخابي:

- في المرحلة الانتقالية المتبقية، سن قوانين تتيح لكافة المكونات الحضور الفاعل في الكيانات والهيئات التأسيسية (التشريعية - الاستشارية - وغيرها) للدولة، وذلك بناءً على مبدأ الشراكة في الوطن.
- إجراء بعض التعديلات في نصوص مشروع الدستور الحالي بما يحقق نسبة مرضية من استحقاقات الهوية الوطنية الجامعة والاستحقاقات الثقافية واللغوية والدينية.
- وضع إشارة صريحة في مذكرة مداوات الهيئة التأسيسية للدستور بأنه لم يتم تضمين كافة المطالب المقدمة من قبل المكونات.
- حصر عملية التوافق الدستوري في الأطراف الرئيسية للعملية الدستورية والتي نص عنها الإعلان الدستوري المؤقت بكامل تعديلاته وإخضاع العملية لإشراف البعثة

الأممية للدعم في ليبيا والمتمثلة في (أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور والمكونات الثقافية واللغوية).

- إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات القادمة بما يسمح بتوفير أجواء آمنة تتيح لكل أطراف الشعب الليبي الترشح والتصويت في الانتخابات بمن فيهم المهجرين.

## توصيات ختامية :

- أن توضع خلاصة الملتقى في ميثاق " الثوابت والمبادئ الحاكمة " بما يجعله مرجعية للمصالحة الوطنية وبناء الدولة الدستورية .
- أن يقام الملتقى في إحدى مقار الأمم المتحدة بـ(جينييف / نيويورك) .

\* أن يكون هنالك جانب (ب) لخطة العمل من أجل ليبيا ، ينص على الآتي :

- أن تتولى الأمم المتحدة الإشراف المباشر على العملية الدستورية بما فيها التعديلات النهائية على مشروع الدستور، والمصادقة عليه، وإقراره كدستور مؤقت يتم العمل به لمرحلة انتقالية دستورية لمدة تمتد بين أربع وخمس سنوات. يكون حينها للبلاد مؤسسات قادرة على عرضه للتعديل وخلق أجواء مناسبة لإجراء إستفتاء نزيه عليه .
- أن تتولى الأمم المتحدة الإشراف المباشر على أول إنتخابات دستورية .